

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

23 Février 2012
23 فبراير 2012

الـCNDH يدعو إلى تسريع المصادقة على اتفاقية الاختفاء القسري

الرباط - محمد بن الطيب
الأربعاء 22 فبراير 2012 - 23:25

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة إلى "تسريع ونيرة مصادقة المملكة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري"، وذلك قصد "معرفة مآل مصادقة المغرب على هذه الاتفاقية الدولية التي كانت المملكة المغربية من الدول السبقة إلى التوقيع عليها".

ونوه المجلس في رسالة بعث بها إلى الأمانة العامة للحكومة "بالخطوات الكبيرة التي قام بها المغرب في مجال استجلاء الحقيقة بشأن مصير ضحايا الاختفاء القسري ومجهولوا المصير من خلال العمل الرائد لهيئة الإنصاف والمصالحة.

الرسالة الموقعة من طرف الأمين العام للمجلس محمد الصبار عبرت عن "التعاون الإيجابي مع فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي والذي أشاد في تقاريره الأخيرة بالتعامل الجدي للمملكة مع هذا الملف".

وكان وزير العدل والحريات مصطفى الرميد قد قال بمجلس النواب "إنه سيتم قريباً المصادقة على الاتفاقية الدولية حول حماية الأشخاص من الاختفاء القسري"، موضحاً أن الإجراءات المتعلقة بتفعيل المصادقة على الاتفاقية المذكورة "تمضي في الاتجاه المطلوب ، وذلك استجابة لإرادة الحكومة ومكونات الحركة الحقوقية المغربية".

وأبرز الوزير أن التصريح الحكومي يتضمن بنداً يتعلق بتفعيل ممارسة الاتفاقية المذكورة التي تعد آلية مهمة للوقاية من الاختفاء القسري، مشيراً إلى أن المغرب كان قد أنشأ هيئة الإنصاف والمصالحة لطي صفحة ماضي الانتهاكات بغية القطع مع جميع الممارسات السابقة المتعلقة بهذا الملف.

وأضاف بأن المغرب شارك بفعالية في الاعداد للاتفاقية الدولية حول حماية الأشخاص من الاختفاء القسري التي تم اعتمادها من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مذكراً بأن المادة 23 من الدستور الجديد نصت على تجريم الاعتقال التعسفي.

يذكر أن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي اعتمدت بموجب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 61/177 في 20 دجنبر 2006، تعرف الاختفاء القسري بكونه "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يجرمه من حماية القانون".

وتعد الاتفاقية أن ممارسة الاختفاء القسري تشكل "جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي المطبق وتستتبع العواقب المنصوص عليها في ذلك القانون.

حقوقيون وعائلات المعتقلين مضربون عن الطعام أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان (+ صور)

الأربعاء, 22 شباط/فبراير 2012 16:19
لكم.كم

يخوض مجموعة من الحقوقيين وعائلات المعتقلين الأربعاء 23 فبراير، إعتصاما و إضرابا عن الطعام لمدة 24 ساعة أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تلبية لنداء المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، احتجاجا على وضعية مجموعة من سجناء الرأي في سجون المملكة الشريفة .

ويأتي هذا الشكل النضالي كما جاء في بلاغ للجمعية تنديدا بسياسة الأذان الصماء للمسؤولين إتجاه مطالب المعتقلين السياسيين و ضحايا المحاكمات الغير عادلة والمضربين عن الطعام في مجموعة من السجون المغربية، و يضيف نفس البلاغ أن هذه الخطوة الاحتجاجية تأتي تنديدا بالإعتقالات التعسفية والتعذيب والمحاكمات غير العادلة والظروف الإنسانية بالسجون.

و للتذكير فمجموعة من المعتقلين يخوضون إضراب عن الطعام بمجموعة من السجون و غالبيتهم من الطلبة اليساريين ومعتقلي ما يسمى ب" بالارهاب.

أعضاء من الجمعية المغربية في إضراب رمزي تضامنا مع المعتقلين المعتقلين

أحمد مدياني
الأربعاء 22 فبراير 2012 - 17:00

دخل أعضاء المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في إضراب رمزي عن الطعام ابتداء من ساعة التاسعة صباح إلى خامس مساء من يوم (الأربعاء 22 فبراير)، الإضراب اختار له رفاق خديجة الرياضي، الساحة المقابلة لمبنى المجلس الوطني لحقوق الإنسان لاعتصام، ويأتي إضرابهم هذا تضامنا مع المعتقلين المضربين عن الطعام بمختلف سجون المغرب، والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين .

جدير بالذكر أن مجموعة من طلبة بمدينة مراكش و تازة يخوضون إضرابا عن الطعام، احتجاجا على ظروف اعتقالهم، وتفيد مصادر مطلعة لـ " كود " أن الحالة الصحية للمضربين حرجة ولا تبشر بخير، خاصة حالة الطالب عز الدين الروبيسي، بعد أن وصلت مدة إضرابه 67 يوما .

حقوقيون يضربون عن الطعام

خاض أعضاء المكتب المركزي لحقوق الإنسان، رفقة مجموعة من عائلات المعتقلين السياسيين بمختلف السجون، أمس الأربعاء، إضرابا عن الطعام لمدة 24 ساعة مرفوقا باعتصام رمزي أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وذكر بلاغ صادر عن الجمعية، أن هذه الخطوة تأتي تضامنا مع المعتقلين السياسيين وضحايا المحاكمات غير العادلة المضربين عن الطعام داخل السجون. وطالب الحقوقيون المجلس بالتدخل العاجل لإنقاذ حياة المضربين عن الطعام، وعلى رأسهم الطالب عز الدين الرويسي، الذي يوجد في حالة صحية متدهورة بعد خوضه إضرابا مفتوحا عن الطعام منذ أزيد من 60 يوما بالسجن المحلي بتازة.

وذكر المكتب المركزي للجمعية أن العديد من المعتقلين يخوضون إضرابات عن الطعام، احتجاجا على الاعتقال التعسفي الذي تعتبره الفقرة 2 من الفصل 23 من الدستور «من أخطر الجرائم» والمحاكمات غير العادلة من جهة، وعلى ممارسة التعذيب بكافة أشكاله، وفرض ظروف اعتقال لا إنسانية عليهم من جهة ثانية. وأوضح مكتب الجمعية أن هاته الأخيرة وجهت العديد من المراسلات منددة بالاعتقالات التعسفية والتعذيب والمحاكمات غير العادلة، والظروف اللاإنسانية بالسجون المغربية والتي تجرمها فصول من الدستور، كما تجرمها مواد من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادق عليه المغرب منذ ماي 1979. وعلاقة بالموضوع، بعث نائب برلماني فرنسي ينتمي للحزب الشيوعي الفرنسي برسالة لوزير خارجية بلاده حول وضعية الطالب القاعدي المعتقل بسجن تازة، والذي يخوض إضرابا مفتوحا عن الطعام منذ أزيد من 60 يوما، مما تطلب نقله في حالة صحية حرجة إلى المستشفى الإقليمي ابن باجة. ■ محمد ليوي

الجمعية تضرب عن الطعام



المغربية، واحتجاجا على سياسة الأذان الصماء للمسؤولين تجاه مطالب المضربين المشروعة والعدالة". ودعا المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى التحرك من أجل حماية الحق في الحياة للمضربين عن الطعام، والضغط على الدولة المغربية من أجل احترام حقوق هؤلاء المعتقلين وكرامتهم والاستجابة الفورية لمطالبهم.

خاض المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان إضرابا رمزيا عن الطعام يوم الأربعاء 22 فبراير 2012 واعتصاما بساحة الشهداء المقابلة لمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط. وقالت الجمعية، وفق بلاغ لها، إن هذه الخطوة جاءت من أجل "إنقاذ حياة المعتقلين السياسيين وضحايا المحاكمات غير العادلة، المضربين عن الطعام في العديد من السجون

Du 23 au 29 02 12

اللجان الجهوية لحقوق الإنسان تشرع في عملها من بني ملال

السابق ندير مصطفى بالمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالفقيه بنصالح، والذي يطالب بـ"تنفيذ توصية هيئة الانصاف والمصالحة كاملة"، فقد اجتمع وفد من اللجنة الجهوية مع مدير المكتب المذكور و فرع منتدى الحقيقة والإنصاف بتادلة أزيلال، بحضور المعني بالأمر، "حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لصياغة اقتراح تسوية إدارية تتم من خلالها إعادة ترتيب الحياة الإدارية للمعني بالأمر"، يقول البيان، من جهة أخرى، وفي إطار إعداد برنامج اللجنة الجهوية ببني ملال- خريبكة، فقد التقى وفد من اللجنة مع رئيس جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال، وذلك من أجل "مناقشة مشروع إحداث إجازة مهنية لحقوق الإنسان في الجامعة، وتم الاتفاق على مناقشة أرضية الموضوع في الاجتماع المقبل".

ملال-خريبكة أنها، وبعد الاتصال بدفاع المعتقلين، لاحظت أن التفسير الذي أعطي للفصل 66 من قانون المسطرة الجنائية حرم المعتقلين من حضور محاميهم خلال فترة الحراسة النظرية".

وعلى إثر احتجاجات مماثلة نفذتها ساكنة جماعة تيموليلت بإقليم أزيلال بسبب "ما يعتبرونه غيابا للأمن وانتشارا للسرقة وبيع المخدرات على نطاق واسع"، يقول البيان، فقد أوفدت اللجنة الجهوية وفدا إلى عين المكان "استمع للمحتجين وأنجز تقريرا في الموضوع رفعه فوراً إلى كل الجهات المسؤولة جهويا ووطنيا للنظر في طلبات المحتجين".

وعلى إثر اعتصام المعتقل السياسي

بعد تعيين اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، التي قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتهيئتها في الأسابيع الأخيرة، كان أول بلاغ للجنة جهوية هو ذلك الذي صدر عن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لبني ملال-خريبكة.

موضوع البيان الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تابع ما أسماه "أحداث مواجهة بين محتجين وقوات الأمن نتجت عنها خسائر مادية وإصابات واعتقالات" شهدتها مدينة بني ملال. وكشف البيان أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان قد استمعت لكل الأطراف وأنجزت تقريرا أوليا، كما شكلت "لجنة لمراقبة شروط المحاكمة العادلة للمعتقلين"، وأوضح بيان اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني

شعارات طالبات بإطلاق سراح رشيد نيني والرياضي تؤكد استمرار تصفيد يدي معتقل بفاس

إضراب عن الطعام أمام مجلس الصبار لإنقاذ حياة المعتقلين السياسيين

الرباط
محمد بوهرديد

ويوجد حاليا، وفق إفادة مصادر حقوقية، في حالة صحية حرجة. أكثر من ذلك، أفاد أفراد أسرته أنه حضر يوم الاثنين الماضي إلى آخر جلساته محاكمته استثنائيا، بعد إدانته في حكم ابتدائي بارتكاب سنوات حياسا نافذا، في حالة يرثى لها. وفي موضوع ذي صلة، كلف أقارب بطار عن عمره بعد 10 أشهر، لاعتقال التعسفي بتهمة سب وقذف حراس سجن سلا 2، وقالت سناء بطار، أخت عبد الصمد، إنها قضت برفقة أقارب لها، ضمنهم الرضيع زياد، نحو 10 ساعات في ضيافة أمن سلا قبل أن يطلق سراحهم في انتظار عرضهم على أنظار القضاء.

ومن المنتظر أن يسلم منظمو هذا الإضراب الجماعي الرمزى عن الطعام، قبل اختتام معتصمهم في الخامسة مساء، رسالة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان تطالبه بالتدخل العاجل من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووضع حد للتجاهل الذي يلقاه المعتقلون المضربون عن الطعام، رغم التدهور الكبير للحالة الصحية لبعضهم.

المعتقل عز الدين الروسي، أحد معتقلي فضلات الطليعة في مدينة فاس، الذي دخل إضرابه عن الطعام شهره الثالث، ومع ذلك لا تزال سلطات سجن فاس تصر على تصفيد يديه.

والشهيرت الشفاء الإضراب الجماعي الرمزى عن الطعام أيضا حالة عبد الصمد بطار، المعتقل على خلفية تفجيرات مهفي أركانة بمدينة مراكش، الذي يخوض إضرابا عن الطعام منذ 23 يوما.



جريدة الرياض

العادلة في السجون المغربية، الموازية مع تجاهل الإضراب عن الطعام الذي يهدد حياة بعض السجناء، أو على الأقل أوصل الحالة الصحية لفئة منهم إلى مستويات حرجة.

وحملت الرياضيين مسؤولية هذه الانتهاكات لجميع الهيئات الحكومية المعنية بالشأن الحقوقي. ووجهت الناشطة الحقوقية أيضا انتقادات للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتساءلت عن الأسباب التي تحول دون تنفيذ كثير من تعهدات المجلس في اللقاءات التي يعقدها مع المعتقلين السياسيين أو المضربين عن الطعام.

وأدانت الرياضيين واستمرار ممارستهم التعذيب على بعض المعتقلين المضربين عن الطعام، وسردت في هذا السياق حالة

خاضت فعاليات حقوقية وسلفية صبيحة أمس الأربعاء بالرباط إضرابا جماعيا رمزيا عن الطعام في معتصم دام يوما كاملا من التاسعة صباحا إلى الخامسة زوالا. وعرف المعتصم، الذي دعت إليه الجمعية المغربية لحقوق الإنسان «من أجل إنقاذ حياة المعتقلين المضربين عن الطعام وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين»، حضورا لافتا للسلفيين، إلى جانب عشرات المناضلين الحقوقيين، ورفعت في مستهلها شعارات تطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم رشيد نيني، الرئيس المؤسس لجريدة «المساء»، بالإضافة إلى وضع حد لمأساة المعتقلين المضربين عن الطعام في عدد من السجون المغربية.

وقالت خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إن هذا الإضراب الجماعي الرمزى عن الطعام يأتي احتجاجا على إهمال المعتقلين السياسيين وضحايا المحاكمات غير

خديجة الرياضي تحدثت عن إضرابات داخل السجون

المغرب: نشطاء حقوقيون يضربون عن الطعام تضامنا مع سجناء

الرباط، خديجة الرحالي

في إطار تفجيرات مهوى «اركانة» بمراكش في أبريل (نيسان) من العام الماضي، وقالت الرياضي إنه دخل في إضراب مفتوح عن الطعام منذ 30 يناير الماضي بسبب ظروف اعتقاله. وقالت أسيرة بنطار إنها تعرضت لمعاملة غير لائقة عندما زارته في سجن سلا المحاضرة للرباط، وبقوا في السجن حتى اليوم التالي. وقالت إنهم سيعتصمون إلى جانب عائلات المعتقلين مع احتمال اتخاذ خطوات تصعيدية، على حد قولهم.

إضراب مفتوح عن الطعام للمطالبة بتحسين وضعيته هو وأربعة من رفاقه بسجن في قاس، مشيرا إلى أنهم اعتقلوا بسبب نشاطهم السياسي والنقابي داخل «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب». ويتعلق الأمر بمحمد الزغديدي، ومحمد فنان، ومحمد غلوط، وإبراهيم السعيدني، المضربين أيضا عن الطعام منذ 23 يناير (كانون الثاني) تضامنا مع رفقهم الروسي. إلى ذلك، تحدثت الرياضي عن حالة عبد الصمد بنطار، المذاع

تحمل المسؤولية لجميع الهيئات الحكومية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لأن عليهم تقع مسؤوليات مراقبة أوضاع حقوق الإنسان، ولأنه عقد مجموعة من اللقاءات مع المعتقلين وتم التوصل إلى اتفاقات، لكنها لا تنفذ في الواقع». وقدمت الرياضي مثلا هو السجن عز الدين الروسي (23 سنة)، الذي اعتقل بعد أحداث تازة في شرق البلاد، وظل مضربا عن الطعام (6) يوما. وقال والده إن حياته أصبحت في خطر، وزعم أنه تعرض للتعذيب، ودخل في

خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التي تنظم الإضراب: «نحن نخوض إضرابا استنكارا للإضرابات عن الطعام التي يتم نفاذها والتي تجعل أوضاع المعتقلين تتدهور وحفهم في الحياة وسلامتهم البدنية مهددة». وتحدثت الرياضي عن حالات تعذيب يتعرض لها معتقلون، منبهة إلى أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عاينت حالات كثيرة لمعتقلين سياسيين خرجوا من السجن بعاهات مستديمة. وأضافت: «نحن

بدا نشطاء حقوقيون مغاربة أمس إضرابا عن الطعام واعتصاما بساحة الشهداء في الرباط، للمطالبة بإطلاق سراح من يعتبرونهم «معتقلين سياسيين وضحايا محاكمات غير عادلة مضربين عن الطعام في عدد من السجون المغربية». وهم من تقول عنهم السلطات إنهم سجناء الحق العام ويوجدون في السجون بعد صدور أحكام قضائية ضدهم. وقالت

مصدر من المجلس الوطني يؤكد أن قضايا بعض المعتقلين تحتاج إلى «قرارات سياسية» وأن بعض المطالب مبالغ فيها

عائلات المعتقلين في القضايا الأمنية شعار «إنها قبلة.. فاحذروها»



■ الرباط حنان يكور ■

في حالة من الإنكسار، بدت عائلات عدد من المعتقلين، في وقفة صامئة. قاموا بها أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رافعين شعارات تطالب بإطلاق سراح نوابهم الذين أدينوا على خلفية قضايا مختلفة تتنوع بين الإرهاب والمخمس بامن الدولة والتخريب... وكان الاعتصام الذي دخلت فيه العائلات، يتناسق مع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان صامتا، ومصحوبا بإضراب رمزي عن الطعام تضامنا مع عدد من المعتقلين الذين دخلوا في إضرابات منذ الشهر الماضي لأسباب مختلفة. عائلات المعتقلين في قضية «أركانة»، و«بلعيرج»، و«أكديم إيزيك»... كل واحد أحضر ركنًا أمام ساحة المجلس الاستشاري حاملين صور نوابهم المعتقلين. وتقول حورية لقمان، زوجة أحد المعتقلين في قضية بلعيرج: «بدو أن لا أحد يبالي بأصواتنا التي نبحث من كثرة الصراخ، وكاننا نصرخ في بطن واد مفرغ». وتضيف حورية، التي اعتادت المشاركة في الوقفات الاحتجاجية منذ اعتقال زوجها سنة 2009 على خلفية قضية بلعيرج: «رأسنا كل الجهات ورفعنا تظلماتنا إلى كل من يهمه الأمر، وفي كل مرة كنا نتنظر حلا. لكن يبدو أننا سننتظر طويلا لأن الدولة لا تريد أن تضع نهاية لهذا الملف الشائك».

(وقفة سابقة أمام سجن سلا (جيس)

ليرتاجوا وترتاح معهم. بين جموع الحاضرين، كان محمد المرواني، أمين عام حزب الأمة غير المرخص له، والذي غادر السجن بعد استفادته من عفو ملكي بعد قضائه 3 سنوات في السجن على خلفية قضية بلعيرج. حضور المرواني جاء دعما للعائلات المحتجة، والتي لا يزال ذووها وراء القضبان على خلفية نفس القضية.

السجن بسبب هذه الأحداث. حيث تقول والدة أحد المعتقلين: «بناؤنا يعاون في الداخل ونحن نعاني هنا.. ليتهم سجنونا معهم حتى نرتاح». وتضيف بحرقة: «إنهم يتعرضون لمختلف أنواع التعذيب داخل السجن، حيث يزيلون ملابسهم ويعبئون بهم ويضربونهم ويمنعونهم من الفسحة والزيارة المباشرة». وأردف: «فليقتلهم

المارة يطالعون صور المعتقلين وهم مدرجون في دماغهم، ويخال للبعض أنها إحدى مشاهد الحرب في فلسطين، قبل أن تتدخل العائلات لتوضح الأمر بتعلق بصور التقطت بعد مواجهات معتقلي السلفية مع رجال الأمن في أحداث التمرد التي عرفها سجن الزاكي بسلا. بعضهم أنهى المدة التي حوكم بها، لكنه مازال في

معتقلين في قضية الحي الجامعي يحتجون أيضا، وهؤلاء لهم مطالب مشروعة، حيث يطالبون بتسريع محاكمتهم، وأفادت المصادر ذاتها أن الأوضاع الصحية للمعتقلين، خلافا لكل ما يقال، هي مستقرة، وتتميز المعطيات المتوفرة إلى أن المندوبية العامة للسجون تواصلت خلال الفترة الممتدة من مارس إلى يونيو 2011 بما مجموعه 57 مراسلة من معتقلين، كما تواصلت في أوائل السنة الجارية بـ 26 مراسلة تحمل تظلمات من معتقلين آخرين.

وتقول مصادر من المجلس الوطني إن الأخير «تظم زيارات إلى سجن تولال 2 وسلا 2 بمبادرة منه، وتمكن من حل مجموعة من المشاكل المتعلقة بالظروف السجنية، وتمكن أيضا من حل الإضراب بسجن تولال 2، وأيضا مشكل معتقلي أكديم إيزيك، الذين ينتظرون المحاكمة بعد 15 شهرا من الاعتقال، حيث استفاد الشان منهم من السراح المؤقت بسبب ظروفهم الصحية».

بين رواية العائلات ورواية المجلس، يبقى أفعال المعتقلين أضغف حلقة.. الكثيرون منهم صاروا عنوانا بارزا لمختلف الوقفات الاحتجاجية بعد أن غادروا مقاعد الدراسة وتمنوا قضايا أكبر منهم.. قضايا أبائهم الذين تركوهم بين يدي القدر ولا سلاح لهم ولا أمل ولا نداء غير «اطلقوا سراح آبائنا.. إننا نحتاجهم».

عن الطعام، فهؤلاء اختاروا الامتناع عن الأكل من أجل التمتع بأبسط الحقوق، وتضيف: «تتابع باستمرار شهادات المعتقلين عبر عائلاتهم وغير قديموها متعددة، وكل ما يصلنا يؤكد أننا أمام قضية حقيقية».

اعتصام الجمعية والعائلات أمام مقر المجلس الوطني أثار حفيظة عدد من مسؤوليه، الذين تساءلوا عن الجدوى من الوقوف أمام مقر المجلس، وذكرت بعض المصادر أن «مشاكل بعض المعتقلين، تترجمها قرارات سياسية ولا يمكن حلها بإضراب عن الطعام».

وأضافت: «نحن الآن نتشغل مع جهات أخرى لحل مشاكل المعتقلين، لكن يلزمنا وقت لذلك، ولا يمكن أن نفرغ السجون دفعة واحدة حتى يقال إننا نشغل».

وأفادت مصادر مسؤولة بالمجلس إن الأخير «وضع برنامجا لزيارة 18 سجنا من ضمنها سجن في طور البناء وإصلاحية خاصة بالأحداث بالدار البيضاء»، ولم تخف المصادر ذاتها أن ما يقال عن الإضرابات عن الطعام «فيه شيء من المبالغة»، مضيفة أن «هناك 5 معتقلين من الحق العام في سجن تولال و4 طلبة بالسجن المحلي بفاس و6 آخرين بمكناس، وكلهم يقولون إنهم يضربون عن الطعام لأنهم مظلومون، إلى جانب 4 معتقلين من أصل 7 في هناك «رعاية»، وأشارت إلى أن «هناك

أعضاء المكتب التنفيذي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، كانوا حاضرين في مكان الاعتصام، وتقول خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية، إن «اعتصام أمس كان من أجل عدد من المعتقلين المضربين عن الطعام، منهم المحكومون وغير المحكومين»، وأضافت الرياضي أن «الوقوف أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان راجع إلى كونه مسؤولا حسب الظهير المنظم له عن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد، وأيضا لكونه أدلى بالتزامات ووعود كثيرة لعدد من المعتقلين من أجل حل مشاكلهم، لذلك نحن نطالبه بتحمل مسؤوليته»، وأضافت قائلة: «ليس المجلس وحده المسؤول ولكن معه أيضا مؤسسات أخرى».

وسط كل مجموعة، ساد حديث خافت عن الأوضاع داخل السجون، انطلاقا من شهادات المعتقلين لذويهم. امرأة تحكي إن «ابنتها تعرض للتعذيب بعدما جرد من ثيابه»، وأخرى تقول إن زوجها «أقتلعت اظفارته بعدما رد على حارس أساء إليه»، وثالثة تحكي أن زوجها حرم من العلاج انتقاما منه بعد مشاركته في أحداث التمرد، حيث يعاني من مرض مزمن».

وتعلق خديجة الرياضي على أحاديث العائلات بالقول إن «الأوضاع داخل السجون كارثية، ونحن نثق ناقوس الخطر ونطالب المسؤولين بالوقوف بجديّة على هذه الأوضاع، وفتح حوار مع المضربين

أجواء متوترة داخل سجن عين قادوس بعد وفاة سجين وزيارة وفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان

واحدة سجناً نافذاً. وطالبت عائلة السجن في شكاية موجهة لكل من وزير العدل والحريات والمندوب العام لإدارة المسجون، والوكيل العام للملك لدى استئنافية فاس والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بفتح تحقيق حول وفاة ابنتهم نتيجة ما أسماه «الإهمال الذي تعرض له داخل المؤسسة السجنية عين قادوس»، وسردت العائلة في شكايتها التي توصلت «الشروق» بنسخة منها. ظروف وحيثيات يوم وفاته، حيث اتهموا إدارة السجن بمحاولة التغطية على هذا الإهمال بنقل السجن وهو متوفي إلى المستشفى الإقليمي الفسافي، وطلب أحد موظفي إدارة السجن من الشرطي المكلف بحراسة السجن بالمستشفى بأن يبدلي بشهادة تفيد أن السجن دخل إلى المستشفى وهو على قيد الحياة وهو ما رفضه الشرطي، حسب الشكاية.

وكانت جمعيات حقوقية، قد طالبت كل من وزير العدل والمندوب العام لإدارة المسجون وإعادة الإدماج، بفتح تحقيق حول ما أسمته «التعذيب» الذي يتعرض له العديد من السجناء الموجودين رهن الاعتقال بالسجن المدني عين قادوس، كما تقدم محامي أحد السجناء بشكاية في نفس الموضوع حول التعذيب الذي تعرض له أحد السجناء داخل السجن، مما تسبب له في إصابات ورضوض في مختلف أنحاء جسمه، وذكر هذا السجن أن حوالي 20 موظفاً اقتادوه مصعداً التيردين إلى ساحة بالقرب من جناح النساء وأنهالوا عليه بالضرب بالهراوات دون أن يعرف سبب العقوبة التي تعرض لها على يد الموظفين.

وكانت أسية الوفاة رفقة وفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد قامت بزيارة مفاجئة لسجن عين قادوس، وعقدت جلسات استماع مع نزلاء السجن بمختلف الزنازين، ووقفت على الوضعية التي يعيشها السجناء الذين اشتكوا من سوء معاملة رئيس المعتقل، وغياب الخدمات الصحية وروايات الوجبات الغذائية، وكذلك سوء معاملتهم من طرف الموظفين، والتضييق على استفادتهم من الخلوة الشرعية بدون موجب قانون وهو ما شجع على تزايد حالات الاعتداءات الجنسية وممارسة الشذوذ الجنسي. ■

■ محمد اليوبي

يعيش السجن المدني عين قادوس على إيقاع أجواء التوتر والاحتقان، على بعد أسبوع من زيارة وفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ترأسته أسية الوديع، وأرجع العديد من السجناء أسباب تزايد حالات الوفيات داخل السجن إلى الإهمال وارتفاع عدد المصابين بأمراض مزمنة، وسجلت آخر وفاة نهاية الأسبوع الماضي، بعد أن توفي سجين في العشرينات من عمره يومين بعد الاستماع إليه من طرف وفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وذكر زكرياء الهديبي شقيق السجن المتوفي أنوار الهديبي، أن هذا الأخير كان يعاني في الفترة الأخيرة من المرض دون أن يستفيد من العلاج الذي من المفروض أن يقدمه له الطبيب المشرف على مصحة السجن، رغم أنه طالب بذلك من إدارة السجن في العديد من المرات، وخلال الأسبوع الماضي تدهورت حالته الصحية بشكل خطير، وهو ما دفعه إلى الاستغاثة بمائلته وطلبها بالتدخل في أسرع وقت لدى مدير السجن من أجل السماح له بالتوجه إلى المستشفى أو تمكنه من العلاج داخل مصحة السجن، وأضاف المصدر ذاته، أن والدة هذا السجن زارته أواسط الأسبوع الماضي دون أن يتمكن من الخروج للمكان المخصص للزيارة بسبب عدم قدرته على ذلك، وهو ما جعلها تتصل بأشقائه الذين حضروا إلى عين المكان وجددوا طلبهم لمدير السجن بالسماح له بالعلاج.

وأكد شقيق السجن المتوفي الذي كان يقضي عقوبته بجناح التوبة، أن أسية الوديع في إطار زيارتها المفاجئة لسجن عين قادوس خلال الأسبوع الماضي، وقفت على الحالة الصحية لهذا السجن الذي حكى لها عن الوضعية المزرية التي يعيشها داخل السجن، وطالبت الوديع بدورها من إدارة السجن بالتسريع بعلاجه وهو ما وعد به مدير السجن، إلا أنه بعد مرور يومين على زيارة المسؤولة الحقوقية لهذه المؤسسة السجنية، هارق الحياة هذا السجن البالغ من العمر 20 سنة والذي كان يقضي عقوبة سجنية مدتها سنة

تكريم كمال الجندوبي بالمعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء

يوسف لهاللي

مناجعات ..

السابق... وما يعطي الأمل حسب خديجة الشريف هو تحرك المجتمع في المجتمع التونسي وأضاف نحن ما رأينا في حاجة إلى تجربة كمال الجندوبي .
مهذب الحسّن متاضل سوري كان مسجوناً وممنوعاً من جواز السفر وهو اليوم لا جئ بالولايات المتحدة الأمريكية وقال في شهادته «الجميع يعرف الوضع في سوريا وجلت لتقديم شهادتي ولقيل تاريخ اعتقاله خلال سنوات الرصاص ما زالت أذكر الاعتقالات في سوريا وكيف كنا نحاصر بسوريا كلها جاء كمال الجندوبي لزيارتنا وكيف كان يحافظ على هويته عندما تحاصرتنا المخابرات السورية ، وكان يقوم بكل ما بوسعنا خوفاً علينا ومن أجل سلامتنا ،
طبعاً هذا التكريم جاء بعد سلسلة من اللقاءات نظمناها المجالس حول الربيع العربي بعدد من البلدان العربية مثل ليبيا وسوريا تونس ومصر وكان اختيار كمال الجندوبي مؤلفاً لما قام به خلال عقود من معرك من أجل حقوق الإنسان سواء من أجل بلده تونس أو بالمنطقة المتوسطية على العموم.



كمال الجندوبي

نحن فخورون بما أنجز كمال الجندوبي ولكن المخاطر متعددة أولاً تنامي التطرف الديني وسكوت الحكومة على مد السلفية وهو مد قائم من الشرق ويدفعون إلى الفتنة في تونس وحسب وزير الداخلية نفسه هناك فئات متطرفة تدخل السلاح من ليبيا والحكومة الحالية لا تقوم بما يكفي من أجل الحفاظ على استقرار الوضع .
ويضيف الحقوقي التونسي «الهجوم على المكاسب الحداثية اليوم والحكومة الحالية تقوم بهجوم على الإعلام وهذا يهدد مكاسب الثورة واليوم المجتمع التونسي فيه حيوية وإن لا أحد يمكننا أن يعود بنا إلى مربع الاستبداد إلا أنوار ما زالت صعبة، لكن لا أحد يمكن أن يرجعنا إلى الوراء.
خديجة الشريف رئيسة الجمعية التونسية لديمقراطيات قالت بدورها «ليس سهلاً الكلام على كمال المناضل والصديق، لكن أكون موضوعية، معارك 20 سنة الأخيرة نتجت وقد نتجتنا وكمال الجندوبي كان على رأس هذه المعارك، ولعب دوراً في التعريف بالعمل النضالي بفرنسا وفي بلدان أخرى وعمليّة الضغط اللوبي في مختلف المؤسسات وهو عمل أساسي واسم كمال الجندوبي سوف يكتب في التاريخ التونسي ولعب دوراً كبيراً في فترة التحول الديمقراطي، ورغم النضال وجرمائه من جوازده والمخفي ، لم يكن يعرفه أحد بتونس أي بالداخل وهذه الانتخابات كانت فرصة خاصة لمعرفة والعمل الذي يقوم به، كان الناس ينتظرون 5 ساعات من أجل التصويت وهذا شيء سوف يحفظه التاريخ، ومن في السلطة اليوم بتونس لا يرغبون في وضع هذه السلطة بشكل رسمي.
وكان يشارك في كل النقاشات العميقة حول مختلف القضايا التي تعرفها تونس، .
واليوم القضية الأساسية بتونس هي قضية المرأة هي الأساس وكانت النهضة خلال الانتخابات تسوق صورة الحزب الإسلامي بتركيا وصورة الحزب المعتدل لكن الخطاب أصبح مختلفاً بعد الثورة ، وإن المطالبون أن يكون مصدر القانون والتشريع الشرعية، هل النهضة تلعب دور النظام السابق، أننا نحن ضمانة ضد السلفية التي تهدمكم وهو نفس الخطاب الذي لعبه النظام

الجندوبي الذي عاد إلى تونس وفي الطريق إليكم في زحمة المواصلاّت بالدار البيضاء هكزت فيه وفي الكلمة التي أريد قولها في حق كمال ، الكلمة التي فرضت نفسها هي الرابطة بين الرجال رابطة بيننا وبين سفتي المتوسط ويقولينا أن نقبل أننا أنفسنا نكون مرتبطين والنسب الثاني في هذه الرابطة هي مفهوم نقل المعرفة والتجارب وهو شيء صعب وكانت له قدرة خارقة تميز بها كمال الجندوبي وطبع بها الفورم المتوسطي لماذا ناضل وتعالى لكن رؤية شغف بتحرر هي صورة جميلة رؤية كمال الجندوبي يعود إلى بلده هو شيء جميل وعدد من اللقاءات هي لحظات جميلة امتعنا بها...
بالنسبة لمختار الطريقي، الرئيس السابق للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان «كمال الجندوبي هو صديق وكل ما يتبع ميني على صداقة وحركة حقوق الإنسان بتونس في العشرية الأخيرة لم تكن قادرة على التواصل لولا كمال الجندوبي عندما خلقت لجنة احترام حقوق الإنسان بتونس لتعريف بقضايانا بالعالم الخارجي بعد خلق هذه المنظمة بالداخل وكان ينقل هذا الصوت إلى باقي بلدان العالم، مؤسسة المتوسطية لحقوق الإنسان قدمت دعماً كبيراً للمنظمات المجتمع التونسي . كما لعب دوراً كبيراً في هذا التحول، عاد إلى تونس في يناير 2011 بعد 17 سنة من الغياب، وكان يوماً مشهوداً لما عاد إلى تونس . كما ترأس الهيئة العليا للانتخابات بتونس، والكثير من الخضوم لم يتوقعوا نجاحه في هذه المهمة، لكن كمال الجندوبي أمضى أياماً صعبة ووجد صعوبة مع التونسيين في طريقة العمل وفيما بعد قامت هذه الهيئة بعمل شفاف وكبير وتم نجاح هذه الانتخابات هناك من الإصغاء من يقول نتجت الانتخابات لصالح النهضة بسببه وخصومه يقولون لولا هو لكانت النهضة حلفت الأغلبية الساحقة وهو ما يعني نجاحه في عمله . وماذا لو لم تستمر لجنة الانتخابات لمن يفتننا أن نضمن نجاح الانتخابات المقبلة والقانون المنظم لسلط العمومية يطالب بخلق منظمة مستقلة للانتخابات لوجود فراغ تشريعي ووثائق اللجنة من سخطهم، والحكومة الحالية لا ترغب في استمراره في رئاسة هذه اللجنة.

نظمت مجالس الهجرة، حقوق الإنسان، ومجلس المناقشة وهيئة محاربة الرشوة تكريماً للمناضل التونسي والمتوسطي كمال الجندوبي ، بعد 16 من المغنى بفرنسا عاد إلى تونس بعد هروب بنعلي وترأس اللجنة الوطنية التي اشرفت على الانتخابات والتي كانت وراء مرور الانتخابات بعد الثورة في ظروف ميزتها الشفافية والثقة كمال الجندوبي هو إنشا مناضل حقوقي بتونس وبالمنطقة المتوسطية من خلال انخراطه في العديد من المنظمات بالمنطقة وقدمه إلى الحاضرين إديس اليومي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالقول « انه رفيق درب الطويل من أجل الديمقراطية ، وجاء هذا التكريم بعد سلسلة من اللقاءات حول الحراك بالمنطقة العربية التي نظمتها المجالس طيلة أيام المعرض الدولي للكتاب حول ليبيا وتونس سوريا ومصر من أجل التفكير في التحولات التي تعرفها المنطقة وحضر هذا التكريم لتونس في شخص كمال الجندوبي مشيل تويبانا رئيس الرابطة الدولية لحقوق الإنسان والرئيس الشرفي اليوم، مختار الطريقي، الرئيس السابق للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، خديجة الشريف رئيسة الجمعية التونسية لديمقراطيات ومهذب الحسّن ناشط حقوقي سوري ومعتقل سابق.
مشيل تويبانا رئيس الرابطة الدولية لحقوق الإنسان والرئيس الشرفي اليوم قال في شهادته «لم يكن متوقفاً أن تدخل كان بإمكاننا أن نتكلم ثلاثة ساعات مثل كاسترو حول كمال الجندوبي، أنا اليوم في المغرب من أجل لقاء جمعيات المجتمع المدني والسلطات العمومية المغربية بصفتي مناضل قديم والتحولات التي وقعت أعطينا الحق وأنصفنا ، ما قمنا به هو من أجل الحرية ومن أجل الكرامة كان مفيداً كان الشائع أن جنوب المتوسط ليس في حاجة إلى نفس الحرية كما في الشمال ، ما وقع في المنطقة ليس له مرجعية بل صنع بعين المكان في النضال ضد الديكتاتورية ، ما وقع غير حياتنا وغير حياة أشخاص مثل كمال